

بعضهم؛ ومع أن ابن عميرة لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية في هذه النقطة، فإن قوله في موضع آخر يمكن أن يفهم منه هذا الذي ذهبنا إليه؛ يقول: «المثبتة من القضايا هي الحاكمة بوجود الخبر للمخبر عنه، والنافية هي الرافعة لهذا الحكم، وإنما تسمى نافية ما كان حرف النفي فيها داخلاً على المخبر عنه مباشرة إن كان شخصاً كزيد، ومهملًا كالإنسان، فأما المحصورة بكل فعلها يدخل النفي، وهي بمكانها من الاقتران بالمخبر عنه لا بسبيل إلى حصولها في جانب الخبر»⁽²¹⁾؛ وعلى أساس هذا، فإن موقع أداة النفي حاسم في تصنيف دلالات القضايا، وفي نوع العلائق بينها، وفي الاستنباط منها؛ فإذا ما قيل:

/ ما زيد فعل / يعني أن غيره فعل .

/ ما زيدا ضربت / يعني الضرب منك وقع بغير زيد .

ولهذا، فإن / ما زيدا ضربت / تناقض / ما زيدا ضربت ولا واحداً من الناس /، ولكنها لا تناقض / ما زيدا ضربت / ولكن ضربت أحمد / . كما أن / ما فعل زيد / لا تناقض / فعل محمد /؛ ولعل المثال الذي أتى به ابن عميرة من الحديث يوضح دور موقع النفي؛ يقول: «كل ذلك لم يكن»، فالمخبر عنه في هذا الكلام/ ذلك /، «وكل» في دخولها عليه بموضعها، ووقع النفي في جانب الخبر، فلا تسمى القضية في الحقيقة نافية، إذ قوله: «كل ذلك لم يكن» في قوة قولك: «كل ذلك معدوم»⁽²²⁾.

اعتماداً على معايير المنطق الصوري في ضبط السور الكلي ومجاله، وفي تعيين دور موقع النفي في دلالات القضايا وفي علائقها، وفي الاستنباط منها، فإنه نظر بحذر إلى الاستنباط المبني على مفهوم المخالفة أو دليل الخطاب. ولعلنا نستطيع من خلال ما تقدم وبالبناء عليه أن نصنف مفهوم المخالفة إلى طرفين أقصيين ووسط متردد بينهما:

● الطرف الأول: وجوب إلغاء مفهوم المخالفة، مثل / لم يأت الطلبة كلهم إلى الدرس /، فلا يصح من هذا: / أتاني بعضهم /.

● الوسط المائل إلى الطرف الأول مثل: / الطلبة كلهم لم يأتوا إلى الدرس / لا يصح: / أتاني بعضهم /.

(21) التنبيهات، ص 82.

(22) نفس ما ذكر.